

أزمة السيولة النقدية

يجب التفريق بين موقف السيولة على مستوى الاقتصاد الكلى ووضع أسعار صرف العملة الوطنية فى مقابل الدولار، فبينما تؤثر معدلات الواردات (سواء استيراد منتجات من دول جنوب شرق آسيا أم استيراد معدات وآلات من الخارج لمشروعات عملاقة) على أسعار الصرف وعلى الميزان التجارى فإنها بالقطع لا تؤثر على حجم السيولة النقدية بالعملة الوطنية داخل منظومة الاقتصاد القومى، فالنقد المحلى الذى حوّل إلى نقد أجنبى بهدف الاستيراد لم يتبخر ولم يذهب للخارج بل بقى كما هو دون أدنى تغيير فى السوق المحلى، وحجم النقد الأجنبى فى السوق المحلى هو الذى نقص نتيجة هذا الاستيراد وليس حجم النقد المحلى، وبالتالي فإزدياد الطلب على العملة الأجنبية يمثل ضغطاً على قيمة العملة الوطنية وليس على الكمية المتداولة منها، والبنك المركزى هو الذى يتحكم فى مستويات الإصدار النقدى، كما أن كل جنيه مصرى يتداول بين أيادى المصريين عدة مرات فى السنة، وهذا الدوران معروف بسرعة التداول، ويتشكل الناتج القومى من حاصل ضرب كـه النقود المتداولة وسرعة تداولها وهو ما يمثل قيمة كل المنتجات والخدمات المؤداة خلال فترة زمنية، وعليه فلا يوجد ربط بين

مشكلة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلى (وليس الجزئى) والاستيراد أو هروب الأموال لأن ذلك لا يتم فى كل الحالات بالعملة الوطنية بل يتم بالنقد الأجنبى مما يشكل ضغطاً على سعر الصرف وليس على السيولة المحلية، أما على المستوى الجزئى فقد تعاني الحكومة أو بعض الجهات المستوردة أو الشركات من نقص السيولة النقدية بالجنيه المصرى نتيجة تخصيص جزء من مواردها للاستيراد أو نتيجة أصول ثابتة راكدة أو تعثر فى البيع.. الخ، ولكن ذلك لا يعنى أن كم النقود على مستوى الاقتصاد الكلى قد نقص بل ما حدث هو انقطاع انسياب النقد بين القطاعات المختلفة نتيجة لذلك. أى تباطؤ حركة دوران النقود.

وتتمحور الأزمة إذن حول «سرعة تداول النقد المحلى» بين قطاعات الاقتصاد المصرى لا حول حجم السيولة المتوفرة وتركز فى نقطتين أساسيتين: النقطة الأولى : تتعلق بمديونيات الحكومة المتركمة لدى قطاع المقاولات بالذات، وقد اتخذت بالفعل التدابير للسداد، كما أعلنت الحكومة بأن تدبير هذه المبالغ لن يتم من خلال إصدار نقدى جديد بل من مبالغ متوافرة لحساب المشروعات بالخطة وإيرادات الخصخصة ومستحقات الدولة لدى الغير، وتتمثل الصعوبة فى التوفيق بين تحصيل تلك المستحقات وبرنامج السداد الشهرى المعلن من الحكومة وخاصة أن المدينين للدولة يعانون هم أنفسهم من مشكلة فى السيولة، أما النقطة الثانية، فتتمثل فى عجز المنشآت (إنتاجية وخدمية وعقارية) فى الوفاء بالتزاماتها

المختلفة نتيجة عبء مديونياتها لدى البنوك والتي ارتفعت بشكل أدهق كاهل هذه المنشآت (كبيرة أو صغيرة) وجعلها في وضع تعثر دائم أهم مظاهره عدم توفر السيولة النقدية لديها، وبغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع (حيث لا يجدى البكاء على اللبن المسكوب) فإن الاتجاه نحو حل أزمة السيولة لدى تلك المشروعات يجب أن يركز على الآتي:

١ لن يحل المتكئة تيسير مزيد من الائتمان من البنوك للمنشآت، بل سيؤجلها لفترة زمنية قد تطول أو تقصر حسب وضعية كل نشاط حيث إن زيادة الائتمان معناه زيادة في عبء التمويل وبالتالي في السداد، والحل يتمثل في تناول البنوك لكل حالة بشكل منفرد بحيث يتم إعادة الجدولة على فترات أطول مع شطب نسبة من الفوائد المتراكمة والمستحقة في حالة قيام المنشأة في السنوات السابقة بسداد فوائد تتعدى نصف قيمة أصل الدين، وتقتضى المصلحة المشتركة أن تحدث البنوك صيفاً لتخفيف عبء الدين على المنشآت (وخاصة الجديدة منها) يته من خلالها انقراض المشروع والحفاظ على أموال البنك.

٢ إنشاء مؤسسة مالية وطنية (أو مؤسسات) لإدارة الأصول Asset Management Corporation تشارك فيها الدولة والبنوك وشركات التأمين وقطاعى الأعمال العام والخاص بهدف شراء وبيع ديون الشركات المتعثرة لدى البنوك.

إن المركز المالى للبنوك فى الفترة القادمة هو العنصر الحاسم فى التغلب على مشاكل الركود والسيولة وأسعار الصرف، ولذا فمن الضرورى التفكير فى تدعيم مراكزها المالية وإعادة هيكلتها وتطويرها وإتمام عمليات دمج بين البنوك وخاصة الصغيرة منها لخلق كيانات مالية كبيرة وقوية.

ولقد قام البنك المركزى ونتيجة الطلب المتزايد على الدولار ببيع عدة مليارات دولار من الاحتياطي، فهل تم إعادة تدوير مقابلها من النقد المصرى فى شرايين الاقتصاد المصرى مرة أخرى من خلال البنوك؟ حيث لم تنشر بيانات عن استخدامات هذا النقد المصرى والذي يؤثر بالقطع على السيولة النقدية داخل الأسواق، لأن المشكلة -- كما أسلفنا - تتركز فى «حركة دوران» النقد المحلى وليس فى حجم السيولة الكلية.

وكما أحسنت الحكومة بالإعلان عن خصخصة قريبة لشركات الكهرباء والاتصالات، ويجب التنويه بأهمية الإسراع فى خصخصة قطاع الخدمات وفك الاحتكارات العامة وذلك قبل خصخصة قطاعات الإنتاج (والتي ستواجه صعوبة فى خصخصتها نتيجة تدنى قيمة الأصول حالياً فى ظل الركود) وكما أن تحقيق نتائج ملموسة وسريعة فى قطاع الخدمات سيؤثر بشكل إيجابى على زيادة القدرة التنافسية للقطاع الإنتاجى، ويجب ألا تنفق أموال إضافية فى إصلاح الشركات الخاسرة وأن تسرع

الحكومة فى خصخصتها أيضا بحيث تذهب كل الإيرادات (سواء بالنقد الأجنبى أم المحلى) لحصيلة الدولة وتسديد جزء من الدين المحلى.

إن مشكلة «سرعة تداول النقد» ما هى إلا ظاهرة لأزمة الركود التى يعانى منها الاقتصاد المصرى منذ فترة، ومن الضرورى التصدى للأسباب وراء هذه الأزمة والتمثلة فى «الإنتاجية» و «أسعار الصرف» و «ضبط حركة التجارة الداخلية والخارجية» وتدفقات الأموال الداخلة والخارجة، وربما يكون من المجدى أن تبادر الحكومة بمفاوضة صندوق النقد على ضخ قدر يتفق عليه من النقد الأجنبى فى الاقتصاد المصرى وتقوية المراكز المالية للبنوك الوطنية من خلال نافذة الاقتراض التى استحدثتها صندوق النقد فى ابريل ١٩٩٩ تحت مسمى "The Contingency Credit Line"، وقد تكون هذه المرة الأولى على المستوى الدولى التى يتم فيها مناقشة «حزمة وقائية Prevention Package» وليست «حزمة إنقاذ Rescue Package» (مثل دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا) حيث إن اقتصادنا ليس بحاجة إلى حزمة إنقاذ بل إلى معالجة سليمة لمخاطر المستقبل. وبالذات فى ظل عولة الاقتصاد. تشاركنا فيها المؤسسات الدولية والتى من واجبها سبق الأزمات لا انتظار حدوثها.